

## بيان

### إدانة لهدم قوات الاحتلال الإسرائيلي ما لا يقل عن 15 منزلاً مدنياً إثر عملية توغل بري في قرية الحميدية في ريف القنيطرة

قوات الاحتلال تواصل خرق القانون الدولي عبر توغلات عسكرية  
وعمليات هدم تستهدف ممتلكات المدنيين في ريف القنيطرة

السبت 21 حزيران 2025



الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست نهاية حزيران  
2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية  
السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع  
تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

في مساء يوم الإثنين 16 حزيران/يونيو 2025، نفذت قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي عملية توغل عسكري داخل قرية الحميدية في ريف محافظة القنيطرة، ترافقت مع عمليات هدم طالت منازل المدنيين. وقد دخلت القوات، مدعومة بآليات ثقيلة، دون أي إعلان مسبق، ما أثار حالة من التوتر والقلق بين السكان المحليين.

## توغل عسكري وهدم لمنازل مدنية

وفقاً لما وثقته الشبّكة السورية لحقوق الإنسان عبر مصادر ميدانية موثوقة، بدأت عملية التوغل في وقت متأخر من مساء يوم 16 حزيران/يونيو، واستمرت حتى ساعات الفجر من يوم 17 حزيران/يونيو. خلال التوغل، قامت القوات الإسرائيلية بهدم ما لا يقل عن 15 منزلاً مدنياً، وذلك بذريعة قرب هذه الأبنية من قاعدة عسكرية إسرائيلية حديثة الإنشاء ضمن المنطقة المنزوعة السلاح. وبحسب المعلومات المتوفرة عدد من المنازل التي تم هدمها كانت مأهولة بالسكان قبل أن يتم تهجيرهم قسراً منها عقب إنشاء النقطة العسكرية الإسرائيلية قرب المنطقة.



↑ آثار هدم عدد من المنازل في قرية الحميدية في ريف القنيطرة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي،  
تم التقاط الصور في 17 حزيران/يونيو 2025

## السياق العام والتداعيات

تأتي هذه الحادثة في سياق عمليات توغل متكررة من جانب إسرائيل داخل مناطق جنوب سوريا، والتي أصبحت مؤخراً تترافق مع ممارسات تشكل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، فيما يبدو ضمن مساعٍ لفرض واقع أمني جديد عبر عمليات برية تهدد السكان المحليين وتؤدي إلى مزيد من التوتر في المنطقة. كما أنّ المنطقة المستهدفة تقع ضمن نطاق سيطرة الحكومة الانتقالية في سوريا، التي تولت إدارة المنطقة بعد سقوط نظام الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، ويُخشى أن تعيق مثل هذه العمليات قدرة السلطات المحلية على استعادة الأمن وتقديم الخدمات الأساسية للسكان.

## إدانة الهدم والتوغل

تدين الشبكة السورية لحقوق الإنسان عملية التوغل غير القانوني، وما رافقها من هدم متعمد لحوالي **15 منزلاً مدنياً**، وتعدّ هذه الأفعال جزءاً من نمط متكرر من الانتهاكات التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مناطق جنوب سوريا، ما يهدد الاستقرار الأمني، ويقوّض أي جهود لإرساء الاستقرار في المنطقة.

## الاستنتاجات القانونية:

- تُعد هذه العمليات انتهاكاً واضحاً لسيادة الجمهورية العربية السورية وخرقاً للقانون الدولي، بما في ذلك المادة 2(4) ميثاق الأمم المتحدة، التي تحظر استخدام القوة ضد وحدة أراضي أي دولة عضو، إضافة إلى اتفاقية فض الاشتباك الموقعة بين سوريا وإسرائيل عام 1974. كما أنّ استمرار التوغلات الإسرائيلية في المناطق الحدودية يشكل تهديداً مباشراً لأمن السكان المدنيين، ويرفع من احتمالية التهجير القسري أو فرض ترتيبات عسكرية غير قانونية في المنطقة.
- بموجب اتفاق فض الاشتباك الموقع بين سوريا وإسرائيل، تُمنع القوات الإسرائيلية من دخول مناطق محددة قرب خطوط التماس في الجولان. هذه التوغلات تشكل انتهاكاً مباشراً لشروط الاتفاقية، ما يقوّض أي إطار قائم لمنع التصعيد.
- إنّ دخول قوات عسكرية إلى أراضٍ خاضعة لدولة أخرى دون إعلان حرب أو وجود مواجهة نشطة، مع تنفيذ ممارسات مثل هدم منازل لمدنيين، يُعد خرقاً للمادتين 49 و147 من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية السكان المدنيين في زمن الحرب.
- تنفيذ عمليات التوغل إلى جانب الحضور العسكري المكثف وفرض السيطرة الميدانية المؤقتة، والقيام بعملية هدم للمنازل في المنطقة، يُنذر بخطر فرض واقع سكاني وأمني جديد بالقوة، وهو ما قد يرقى إلى ممارسات التهجير القسري المحظورة بموجب القانون الدولي الإنساني وميثاق روما الأساسي (المادة 7).

- غياب أي مواجهة مباشرة أو تهديد فوري، يقوّض أي تبرير محتمل للعمليات الإسرائيلية بموجب حق الدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، ويُظهر أنّ التوغلات كانت استفزازية وتخالف مبدأ التناسب والضرورة.
- إنّ الانتشار العسكري المفاجئ، والدخول إلى الأحياء السكنية، قد تسبب في انتهاك مباشر للحق في الأمان الشخصي، والتنقل، وعدم التعرض للترهيب، وهي حقوق مكفولة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادتان 9 و12).

## توصيات الشبّكة السورية لحقوق الإنسان:

- إدانة واضحة من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، باعتبار التوغلات الإسرائيلية أفعالاً عدوانية تنتهك سيادة دولة عضو، ودعوة فورية إلى وقف هذه الانتهاكات.
- دعوة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (UNDOF) إلى فتح تحقيق ميداني عاجل في جميع مواقع التوغل، وتقديم تقرير رسمي لمجلس الأمن حول الانتهاكات الإسرائيلية.
- الضغط الدولي على إسرائيل لاحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، خاصة اتفاقيات جنيف، وضمان عدم تكرار هذه التوغلات التي تُهدد أمن السكان المحليين.
- تقديم الدعم القانوني والإنساني والمادي للمدنيين المتضررين، لا سيما أولئك الذين تعرضت منازلهم للهدم، مع توثيق كامل للحادثة في إطار آليات المحاسبة الدولية مثل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة (IIIM).
- مطالبة المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة، خصوصاً ما قد يُصنّف كجرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب، مثل التهجير المحتمل.
- تعزيز الوجود الإنساني والحقوق في محافظة القنيطرة، من خلال نشر فرق مراقبة حقوقية غير حكومية، وتوفير الدعم النفسي والخدمات القانونية للمتضررين من هذه العمليات.

# SNHR

## الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة



info@snhr.org  
www.snhr.org

